ملتقى التأثيـــر المدني
CIVIC INFLUENCE HUB

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

لبنان بين الاستراتيجية الدفاعية ومآزق السيادة

إعداد
رياض قهوجي

تموز/يوليو 2023

لا يعتبر لبنان حاليا الدولة القويّة التي تملك حكومة مركزيّة تسيطر على قرارات الحرب والسّلم التي يهيمن عليها «حزب الله»، وبالتّالي فهو في وضعه الحالي، الذي يشهد تدخلّات خارجيّة وانقسامات سياسيّة حادّة وضياعًا في الهويّة وانهيارًا اقتصاديًّا، عاجز عن وضع استراتيجيّة دفاعيّة قائمة على أسس ومفاهيم علميّة. لكن بالرغم من ذلك فهو يملك أدوات القوّة الناعمة والصّلبة، ومقدرات تمكنّه من إعادة بناء الدولة القادرة على وضع سياسة دفاعيّة تمكّن جيشه من امتلاك إستراتيجيّة عسكريّة قادرة على حمايته من التهديدات الخارجيّة وفي الوقت عينه توفير الأمن الانساني لسكانه.

في مراجعة لتاريخ جلسات الحوار حول استراتيجيّة الدّفاع التي نظمتها قيادات الأحزاب السياسية منذ عام 2006، ظهر عجز القوى الحاكمة عن الوصول إلى اتّفاق في ما بينها لسبب أساسي، وهو أنّ النقاشات على طاولات الحوار الوطني كانت بغالبيتها تتمحور حول سلاح «حزب الله» واستئثار قيادته بقرار الحرب والسلم ضد إسرائيل ضمن مشروع عابر للحدود مرتبط بإيران. وبالتالي لم يكن هناك نقاش علمي وعملي حول كيفية وضع سياسة دفاعية للبنان تُجمع عليها غالبية الشعب بكل مكوناته. هذا الواقع لم يتغير حتى اليوم بل ازداد سوءًا، فعام 2006 كان الوضع الاقتصادي ممتازًا مقارنة بهذه المرحلة، إذ كان في تلك الفترة يشهد نموًّا رغم العدوان الإسرائيلي العسكري في صيف تلك السنة. أما اليوم فلبنان يشهد تضخمًا مفرطًا وانهيارًا للعملة الوطنية وارتفاعًا في نسبة الفقر، ووجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري.

آخر طاولة حوار جامعة ومنتجة كانت خلال ولاية الرئيس ميشال سليمان وتحديدا في حزيران/يونيو 2012 والتي صدر عنها ما بات يعرف بـ «إعلان بعبدا»، وأهم ما ورد فيه الاتفاق على تحييد لبنان من الأزمات في المنطقة، وخصوصًا في سوريا، لكنّ «حزب الله» تملّص من الاتّفاق بعد أيام من توقيعه وبات لاعبًا رئيسًا على الساحة السورية، إلى جانب النظام، كما امتد دوره لاحقا إلى اليمن لمساعدة ميليشيا الحوثي في حربه ضد قوات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا، والتي تقاتل إلى جانب التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

تورّطُ «حزب الله» في النزاعات خارج لبنان وإلى جانب إيران، ضمن ما يعرف بـ«محور الممانعة» وضد مصالح الدول العربية في الخليج أثّر سلبًا على علاقة لبنان مع هذه الدول، وضاعف الشرخ الداخلي على الساحة اللبنانية التي ينادي البعض فيها بتحييد لبنان عن صراعات المنطقة. وتصدرت البطيركية المارونية الجبهة المنادية بحياد لبنان، في وقت يصّر «حزب الله» وحلفاؤه على ربط لبنان بمحور الممانعة.

بناء على ما تقدّم، يعيش لبنان وضعًا غير طبيعيّ ولا ينطبق عليه أي شيء في نظريات العلاقات الدولية، فنظامه جمهوري برلماني ديمقراطي، في حين أن القرارات فيه تخضع لمفاهيم فريدة من نوعها غير موجودة في نظريات العلاقات الدولية ولا في أعراف المجتمع الدولي. فالتصويت الديمقراطي في البرلمان والحكومة يطبَّق غالبا عند امتلاك «حزب الله» وحلفائه الأكثرية، في حين أنهم عند افتقادهم للأكثرية يصرون على ما يسمى «الديمقراطية التوافقية» حيث الاجماع واجب وأي طرف يستطيع أن يضع فيتو على القرار. كما أن كلمة «الميثاقية» أُدخلت في أدبيات السياسة اللبنانية بحيث أنّ رفض ممثلي مكوّن واحد من المذاهب الرئيسية للشعب اللبناني يوقف أو ينفي قرار الأغلبية. بين «الديمقراطيّة التوافقيّة» و«الميثاقيّة» سيطر «حزب الله» وحلفاؤه على قرارات الحكومة اللبنانية، وحدّ من فعالية البرلمان في وضع سياسة دفاعية أو استراتيجية عسكرية وفق معايير علمية تحظى بإجماع الشعب اللبناني.

السِّياسة الدِّفاعيَّة والمخاطر

السياسة الدفاعية تضعها عادة السلطة السياسيّة للدولة، وتحدد فيها السياسة الخارجية للدولة التي تسمي الجهات المعادية للبلاد، وكيف يجب استخدام مكونات القوة للدولة لنفي هذه التهديدات أو احتوائها. وبناء على السياسة الدفاعية تقوم القيادة العسكرية بوضع الاستراتيجية العسكرية – أو الدفاعية كما يعرفها البعض – والتكتيكات التي ستعتمد للعمل على حماية حدود الدولة وسيادتها. فالدولة تمتلك أربع أدوات للقوة: الدبلوماسية، والإعلام، والاقتصاد، والعسكر. ويصنّف المنظّر الأميركي البروفسور جوزيف ناي الدبلوماسية والإعلام ضمن أدوات القوة الناعمة للدولة، والاقتصاد والعسكر ضمن أدوات القوة الخشنة أو الصلبة للدولة. هذا في حين يعتبر بعض المنظرين أنّ الاقتصاد يمكن أن يستخدم ضمن أدوات القوة الناعمة، خاصة من جانب القوى الصغرى والمتوسطة.

مواجهة المخاطر الخارجية ليست بالشيء الجديد على لبنان. فهو حتى قبل أن ينال استقلاله عام 1943 كان عرضة لغزوات عديدة من جيوش اجتاحته وهي في طريقها لفتوحات في أوروبا أو آسيا أو افريقيا. موقع لبنان الاستراتيجي على شواطئ شرقي البحر الأبيض المتوسط، وعلى تقاطع طرق بين ثلاث قارات، جعله ممرًا إلزاميا لغزواتٍ من الشرق والغرب. ولعلّ موقعه الجغرافي وتداخله مع ثقافات مختلفة حملها الغزاة معهم عبر التاريخ أدّيا إلى وجود هذا الكم من المذاهب الطائفية فيه واندماج للثقافتين الغربية والشرقية في مجتمعه.

بعد استقلاله، كان لبنان من الدول المؤسِّسة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهو وقّع اتفاقية الدفاع المشتركة مع الدول العربية لمواجهة إسرائيل. وبالتالي، مواجهة الخطر الإسرائيلي ليست بالشيء الجديد على لبنان، بل هي أمر يعيشه حتى منذ اللحظات الأولى لإعلان قيام إسرائيل عام 1948 على حدوده الجنوبية. وكانت هناك سياسة دفاع للتعامل مع إسرائيل قائمة على اعتبار الدولة العبرية عدوًا وتتم مواجهتها عبر استخدام أدوات القوة الناعمة والخشنة في آن واحد ضمن اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية. وكانت لدى الجيش اللبناني استراتيجية قائمة على القتال الدفاعي المرن، والتي تهدف لإعاقة تقدم القوات الإسرائيلية التي تفوقهُ عدّة وعددًا، وتدريب عناصره على اعتماد تكتيكات حرب العصابات في حال انقطاع التواصل مع القيادة من أجل استنزاف العدو ومنعه من تحقيق أهدافه الميدانية.

في الوقت الذي تؤخر تكتيكات الجيش اللبناني تقدم القوات الإسرائيليّة، تكون أدوات القوة الناعمة للبنان نشطة عبر علاقاتها القوية في مجلس الأمن الدولي وداخل جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية الأخرى، بهدف استصدار قرار دولي يفرض على إسرائيل وقف عملياتها والانسحاب من الأراضي اللبنانية. وقد طُبقت هذه الاستراتيجية أكثر من مرة بنجاح بين 1948 و1975 تاريخ بدء الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك بشهادة العديد من القادة العسكريين والمسؤولين الذين عايشوا تلك المراحل وشاركوا في أحداثها. وبالتالي، فان مقولة عجز الجيش عن مواجهة إسرائيل التي يروّج لها «حزب الله» وحلفاؤه ليست دقيقة جدًا.

كان اتفاق القاهرة عام 1969 ضربة للاستراتيجية الدفاعية اذ شكل تشريع العمل الفلسطيني المسلح من الأراضي اللبنانية تهديدًا للسلم الأهلي وأفقد الحكومة السيطرة على قرار الحرب والسلم في مواجهة إسرائيل.

الحقيقة هي أن القرار الأميركي–الغربي منذ زمن ادارة الرئيس الأميركي ليندون جونسون في ستينيات القرن الماضي بتسليح إسرائيل بشكل يمنحها تفوقًا عسكريًا دائمًا على خصومها جعل من الصعب على أي دولة عربية أن تنتصر في حرب شاملة ضد إسرائيل التي تحتكر امتلاك السلاح النووي في الشرق الأوسط. حتى حرب أكتوبر 1973 لم تكن نصرًا كاملًا للعرب اذ أن تحرير قناة السويس قابلته عملية الدفرسوار الإسرائيلية، واستعادة القوات الإسرائيلية لأراضٍ في الجولان كانت سيطرت عليها القوات السورية في مطلع الحرب. وبالتالي، لم تعد نظرية دحر إسرائيل وانهاء وجودها مقبولة ومقنعة لدى الدول العربية التي بدأت توقع اتفاقيات سلام معها حتى قبل بدء عملية السلام في المنطقة عام 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وولادة نظام عالمي جديد أحادي القطب تربّعت عليه الولايات المتحدة الأميركية، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل.

سوريا التي كانت تنتشر قواتها على الأراضي اللبنانية منذ عام 1976، جمّدت جبهتها في الجولان مع إسرائيل واستخدمت «حزب الله» ومجموعات فلسطينية ولبنانية في لبنان كأداة ضغط واستنزاف ضد إسرائيل لتحسّن موقعها التفاوضي معها. وبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000 ساعدت سوريا «حزب الله» على احتكار عمل المقاومة ضد إسرائيل في جنوب لبنان، وتمَّ منذ ذلك الحين إقصاء جميع الأحزاب اليسارية والفلسطينية عن العمل العسكري في جنوب لبنان وهيمن «حزب الله» عليه بالكامل. عزَّز هذا دور إيران على الساحة اللبنانية وجعل منها أداة ضغط فاعلة على حدود إسرائيل الشمالية. وبالرغم من عدم تقديم أي وثائق للأمم المتحدة تثبت ملكية لبنان لمزارع شبعا التي تحتلها إسرائيل، إستُخدمت هذه الأراضي من جانب الحكومة اللبنانية خلال الوجود العسكري السوري في لبنان لاعتبار الانسحاب الإسرائيلي غير مكتمل، وبالتالي استمرار شرعية عمل المقاومة بقيادة «حزب الله».

بعد الانسحاب السوري من لبنان عام 2005 شهدت الخارطة السياسية الداخلية اللبنانية متغيرات عدّة أدّت إلى ظهور تحالفات وولادة كتل استغلها «حزب الله» بنجاح أكبر من منافسيه، مستفيداً أيضًا من امتلاكه لترسانة كبيرة من الأسلحة وميليشيا مدرّبة جيداً. الغياب السوري عن الساحة اللبنانية زاد النفوذ الايراني الذي يمد «حزب الله» بالسلاح والأموال، وذلك بشهادة قادة الحزب وأمينه العام السيد حسن نصرالله. ومنذ ذلك الحين تحاول الأحزاب السياسية اللبنانية التفاوض على طاولات حوار للوصول إلى سياسة دفاعيَّة جديدة. ولقد تمحورت النقاشات حول ثلاث مسائل: سلاح المقاومة وكيفية الاستفادة منه، السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها، ونزع السلاح المتفلّت في جميع أنحاء البلاد، وضرورة سيطرة الدولة على قرار الحرب والسلم.

رفض «حزب الله» جميع الطروحات التي تقدّم بها الأطراف المعارضون لسلاحه، وقدّم السيد نصرالله مطالعة لخّصت رؤيته للاستراتيجية الدفاعية وركزت فقط على إسرائيل، معرّفة إياها بأنها العدو الوحيد وتجاهلت بقية المواضيع التي تعتبرها الأحزاب الأخرى مصدر تهديد للبنان. كما صنّف «حزب الله» في هذه الورقة بعض القيادات اللبنانية بـ«الخونة» لعدم مشاركتها رؤيته نحو ضرورة استمرار عمل المقاومة ضد إسرائيل. وبرّرت هذه الورقة وجود سلاح «حزب الله» بضعف الجيش اللبناني، وشدّدت على ضرورة استمرار عمل المقاومة بشكل مستقل عن الدولة، وحذرت من أن أي محاولة لسحب سلاح «حزب الله» ستؤدي إلى حرب أهلية. ولم تلحظ ورقة «حزب الله» أبسط البديهيّات في الاستراتيجيّات الدفاعية، عدا عن تجاهلها الكليّ للدستور ولقانون الدفاع الوطني.

تمّت إضافة موضوع حياد لبنان إلى طاولة الحوار حول الاستراتيجية الدفاعية بعد بدء الربيع العربي عام 2011، ووصوله إلى سوريا التي تحولت فيها مظاهرات المعارضة للنظام، إلى اشتباكات عسكرية ما لبثت أن تطورت إلى حرب أهلية دخلت إيران على خطها لحماية النظام السوري.

حسب بعض من شارك في طاولة الحوار التي أنتجت اتفاق بعبدا عام 2012، فإنّ «حزب الله» لم يكن بوارد الدخول في النزاع داخل سوريا، ولذلك وافق على بنوده التي تضمنت تحييده عن الصراع هناك. لكن وبعد الضغط الكبير من طهران تراجع بعد أيام عن موقفه ودخل الساحة السورية حيث بات لاعبًا أساسيًا على خطوط المواجهة. وبعد نشوء مجموعات سنية متطرفة على الساحتين السورية والعراقية وتحديداً «داعش»، إنتقلت شرارة الحرب السورية إلى لبنان الذي شهد هجمات لمجموعات مرتبطة بـ «داعش» و«جبهة النصرة» الحليفة لـ «القاعدة».

وتغيّر خطاب «حزب الله» حينها من تبرير وجوده في سوريا لحماية بعض اللبنانيين هناك، إلى حماية المزارات الشيعية، وإلى محاربة المجموعات التكفيرية الارهابية.

الجيش اللبناني في السياقِ عينه تمكَّن بعملية فجر الجرود (آب 2017) من إلحاق هزيمة كبيرة بمقاتلي «داعش». لكنّ «حزب الله» تدخل بشكل مفاجئ عبر فتح قناة اتصال مع مقاتلي «داعش» أدت إلى نقل من بقي منهم إلى شرق سوريا، وهي خطوة فسرها البعض على أنها محاولة لمنع اظهار الجيش اللبناني وكأنه أحرز نصرًا حاسمًا وحده دون أي دور للمقاومة. فـ«حزب الله» يريد أن يحرص على تطبيق المعادلة الثلاثية التي فرضها على الحكومات اللبنانية كافة منذ أحداث السابع من أيار 2008 والتي أدت إلى اتفاق الدوحة، وهي معادلة الجيش والشعب والمقاومة. هذه المعادلة تختصر رؤية «حزب الله» لموضوع الاستراتيجية الدفاعية: لا حكر لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية على حمل السلاح، ولا قتال لأي عدو للبنان دون مشاركة المقاومة – أي «حزب الله» – التي تبقى مستقلة عن الجيش اللّبناني.

مراجعة استراتيجيَّة

هذه المراجعة التاريخية تستعرض أو تسرد عند كل حوار بين أكاديميين يناقشون معضلة الخلاف على استراتيجية دفاعية، وتحدي بناء دولة ذات سيادة حقيقية. إذ هي تشمل وقائع لا يمكن التغاضي عنها لتحديد المشاكل ونقاط الخلاف وأسبابها، فآلية وضع الاستراتيجية الدفاعية يجب أن تبدأ بوضع ورقة مرتكزات تحدد الأهداف والأولويات والمخاطر، ومن ثم وضع خطة عمل واقعيّة تكون مرنة ونتيجة إجماع وتوافق، ويلي ذلك تخصيص الموارد لتنفيذ هذه الخطة، والتعاون بين الفرقاء الحكوميّن والمجتمع المدني وتحديد المسؤوليات والتمتع بالدعم الجماهيري. كل هذا مفقود اليوم، وبالتالي يجب مراجعة الوقائع والانطلاق من النقطة التي وصل لبنان إليها.

واقع لبنان الحالي اليوم يظهر أنّ جزءًا كبيرًا من المواطنين يفتقرون لأهمّ مكونات الأمن الإنساني، والتي تشمل الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن السياسي، والأمن الشخصي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي. غالبية المواطنين فقدوا مدخراتهم في المصارف. رواتبهم فقدت قيمتها وقدرتها الشرائية نتيجة التضخم المستمر في الارتفاع. إفلاس خزينة الدولة أجبرها على وقف دعم الغذاء والدواء بحيث بات العديد غير قادرين على تسديد متطلبات سلامتهم الصحية. أما المشاكل البيئية المرتبطة بعجز الدولة عنإيجاد حلول دائمة للنفايات المنتشرة في الشوارع فباتت أمرًا دائماً، يضاف إليه تلوث مياه البحر والمياه الجوفية دون أي اجراءات لوقفه.

الفقر وانتشار النازحين السوريّين رفعا منسوب عمليات السلب والقتل مما أثر على أمن المجتمع، في حين أن هيمنة القوى السياسية على القضاء أثرت على الحريات بحيث باتت عمليات احتجاز الناشطين السياسيين أمرًا شائعًا. وعجز القضاء عن كشف من كان وراء عمليات الاغتيال السياسي لناشطين مثل لقمان سليم وجو بجاني هو دليل آخر على ضعف الأمن الشخصي. أما هشاشة الأمن السياسي فظهرت خلال الانتخابات النيابية الأخيرة عندما تم الاعتداء على عدد من المرشحين عن المقاعد الشيعية وأُجبروا على الانسحاب.

أسس السّيادة الوطنيّة

بعد عرض واقع الأمن السياسي، لا بدّ من أن نستعرض واقع السيادة الوطنية. أهمُ أسس السيادة هو حماية الحدود وعدم السماح باستباحتها وهو ما ليس متوافرًا حاليا. وبات من الأمور الشائعة أن «حزب الله» وقوى سياسية أخرى تسيطر على ممرات برية غير شرعية مع سوريا تستخدمها لتهريب المشتقات النفطية والمواد الغذائية، مما يفقد خزينة الدولة ملايين الدولارات من الرسوم والضرائب، ويؤدي إلى فقدان هذه المواد في الأسواق اللبنانية بين الحين والآخر، مما يعني رفع أسعارها على المواطنين. كما أن «حزب الله» يحتاج إلى هذه المعابر لنقل مقاتليه والأسلحة بين لبنان وسوريا في الاتجاهين. وهناك عشرات الصور وأشرطة الفيديو التي تظهر عمليات التهريب هذه التي تحصل تحت أعين السلطات. كما أنّ قيادات أمنية إيرانية تدخل لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي دون معرفة أجهزة الدولة وتتنقل في أرجاء البلد كما تشاء. وباعتراف السيد نصرالله، «حزب الله» يمتلك عشرات آلاف الصواريخ ومئة ألف مقاتل. أين هذه الأسلحة وهل هي مخزّنة في أماكن سكنيّة؟ من المسؤول عن إدخال شحنة نيترات الأمونيوم التي سبّبت انفجار الرابع من آب في مرفأ بيروت ولماذا أُوقفت التحقيقات في التفجير؟ هذه أسئلة لا أجوبة رسمية عليها رغم أنّ معظم اللبنانيين يدركونها، فهي سرّ شائع غير مسموح التحدث به.

بناء على ما تقدّم، فإنّ الأمن الانساني غير متوافر، كما أن السيادة اللبنانية مخترَقة باستمرار وبمعرفة الجميع. فكيف يمكن لقيادات سياسية مسؤولة عن انهيار الأمن الانساني وبعضها مسؤول عن اختراق السيادة بشكل يومي أن تتفق على سياسة دفاعية للبلد؟ التعايش القائم اليوم بين قوى السلطة مردّه إلى عدم رغبة الجميع في الدخول في حرب أهلية جديدة، بالإضافة إلى أن جزءا كبيرا منهم مستفيد من الوضع الحالي. فمقابل غض الطرف عن سلاح «حزب الله»، تنتفي المساءلة عن الأحزاب الحليفة لـ«حزب الله» عما تقوم به من ارتكابات ومخالفات في الوزارات والدوائر التي تسيطر عليها والتي تكسبها ملايين الدولارات من أموال المواطنين والمساعدات الدولية. كما أن بعض القيادات السياسية تحتكر بعض القطاعات الاقتصادية. وبات لبنان اليوم يحتل مكانًا «مرموقًا» على قائمة الدول الأكثر فسادًا.

ليس من مصلحة مجموعة تملك ميليشيا منظمة بحجم جيش نظامي، وتنفذ أجندة خارجية أن يكون هناك حكومة مركزية قوية قادرة على وضع سياسة دفاعية تعطيها السيطرة التامة على قرارات الحرب والسلم وتعريف العدو وآلية مواجهته. فهذه القوة السياسية والعسكرية تختصر الدولة اللبنانية وتفرض اليوم رؤيتها عمّن هو العدو وكيف يجب مواجهته ومتى، وهي ليست مستعدة للتخلي عن هذا الدور بدليل استمرار رفضها لتغيير سياستها هذه والمستمرة منذ 2006. هناك من يعتقد أن مصير سلاح «حزب الله» مرتبط بموضوع الصراع الايراني – الإسرائيلي – الغربي وبالصراع الايراني – العربي، وأن حل هذه المشاكل سيدفع «حزب الله» للتخلي عن ترسانته ويفاوض على مكتسباته. قد يكون ذلك صحيحًا، إنّما كم من الزمن سيمضي قبل أن يتحقق ذلك؟ هذا التفكير قائم على الاقتناع بأن مشكلة لبنان خارجية، وبالتالي لا يمكن حلها داخليا. هذا في حين تتوقع الجهات الخارجية أن يتمكن اللبنانيون من حل مشاكلهم بأنفسهم وأن يكون لهم دولة مكتملة المواصفات السيادية.

الخطر على الهويَّة ومكامن القوَّة

من هنا فإنّ واقع الحال اليوم هو أن «حزب الله» فرض استراتيجية دفاعية تقوم على الأسس التالية:

- لبنان ليس دولة مستقلة وذات سيادة، بل هو كيان ضُمّ إلى محور إقليمي يمتد من أفغانستان إلى المتوسط. وسبق للمسؤولين الإيرانيين أن أشاروا إلى ذلك.
- قيادة هذا المحور عبر منتخبة بل مفروضة.
- لم يتم تعريف العدو والصديق بناء على تحليل المخاطر والفرص، ولم يُسمح بتعميق النقاش بشأن هذه المسألة وتوسيعه. فعلى سبيل المثال لماذا يتوجب على كل لبناني المشاركة في تحرير القدس؟
- تمّ الاستناد إلى قيم ومرجعيات فكرية، جزء منها كمفهوم الجهاد والشهادة والاستشهاد يعود إلى ما قبل الدولة، وجزء آخر كالأمة مثلا هو فوق الدولة ولا يتفق معه بعض مكونات الشعب اللبناني.
- لم يتم الاتفاق على استراتيجية وطنية قبل البحث عن استراتيجية دفاعية.

السؤال الذي يفرض نفسه هو في ضوء فقدان السيادة وانتشار الفساد والفوضى، هل هناك شعب تجمعه هوية واحدة يمكن حصرها في دولة لبنان؟ فالدولة هي عبارة عن شعب أو مجموعات مختلفة تجمعها قواسم مشتركة مثل اللغة والتاريخ والثقافة والدين. فما الذي يجمع اللبنانيين ليكونوا دولة؟ هم ينتمون لحوالى ثمانية عشر مذهبًا طائفيًا، وبالتالي ليس الدين ما يجمعهم. بل هي ثقافة التعايش والقدرة على الدمج بين التقاليد الشرقية والغربية واللغة ووحدة المصير. الدول تحافظ على تقاليد وتستخدم رموزًا لتعزيز الهوية الوطنية والاجتماعية لشعبها من أجل أن يبقى موحدًا. فما هي الرموز التي تجمع الشعب اللبناني اليوم؟ كم من الأحزاب اللبنانية تستخدم العلم اللبناني في مناسباتها اليوم؟ كم من الفئات اللبنانية تعتبر شخصيات تاريخية مثل الأمير فخر الدين أو بشارة الخوري أو رياض الصلح رموزًا وطنية؟ كم من اللبنانيين الشباب يعرفون شخصيات الاستقلال اللبناني؟ هل الرحابنة يمثلون رمزًا جامعًا؟ الهوية اللبنانية اليوم في خطر لأن مكوّنًا يريد أن يستورد ويفرض ثقافة لا تقبل بدمج التقاليد وتكفّر كل ما هو غربي. الهوية اللبنانية في خطر، وبالتالي مصير بقاء لبنان كدولة مستقلة هو في خطر. وعندما تكون الهوية في خطر فلا فائدة من النقاش في مواضيع الحفاظ على السيادة.

بعد هذا العرض لما جرى والواقع الصعب الذي يشهده لبنان اليوم، يتوجب الآن البحث في النقاط التي يمكن الانطلاق منها نحو مستقبل أفضل. إن أماكن القوة التي يملكها لبنان ويمكنه أن يبني عليها فلسفة أمنٍ قوميّ هي كالتالي:

1) وجود ملايين اللبنانيين المغتربين المنتشرين حول العالم، والذين يشملون أناسا في مراكز مرموقة وأثرياء وناشطين. الجزء الأكبر منهم لا يزال متعلقًا بوطنه الأم ومستعد للمساعدة عند الحاجة. يشكل هؤلاء القوة الناعمة الأقوى للبنان، وأي جهد لإعادة بناء الدولة اللبنانية لا يمكن تحقيقه من دونهم، كما أنّهم سيكونون أهم سلاح في يد الدبلوماسية اللبنانية عندما تريد استخدام القوة الناعمة. وتجمع التقارير والدراسات حول وضع لبنان الاقتصادي الحالي أنه لو لم تكن هناك مساهمات شهرية من المغتربين اللبنانيين لذويهم لما كان هناك دورة اقتصادية في لبنان اليوم ولما كان هناك أي شيء من القطاع السياحي.

2) الثروة المتوقعة من حقول النفط والغاز التي يعتقد أنها موجودة في المياه الاقليمية والمناطق الاقتصادية للبنان. فهذه الثروة لن تساعد فقط في حل مشاكل لبنان الاقتصادية وديونه، بل ستساهم في إحلال السلم الأهلي. فجميع الدراسات في مناطق النزاع أظهرت أنّ اكتشاف النفط أدى إلى تعزيز الاستقرار، لأنّ شركات النفط لن تعمل في مناطق تشهد أعمالًا حربية وتهديدات وأمنية، وبالتالي فانّه سيكون من مصلحة جميع الأطراف في أحزاب السلطة أن يعيدوا النظر في سياساتهم لإيجاد بيئة تسمح بعمليات الاستكشاف وإخراج النفط ليستفيدوا من مداخيلها. كما أنّ الدول المجاورة للبنان، والتي يتم إيجاد نفط وغاز لديها ستفضل تخفيف التوتر على حدودها مع لبنان لتتمكن من استثمار ما لديها. كما أن القوى الاقليمية والدولية ستسعى للاستفادة من حقول النفط، مّما سيجعل استقرار لبنان مهمًا لها. لكن يجب حماية مصالح الشعب عبر انشاء صندوق سيادي يتّم تحويل مداخيل المشتقات النفطيَّة إليه لاستخدامها في مشاريع إنمائية، ولتكوين أداة قوة يستخدمها القادة اللبنانيون عند رسم سياسة الدفاع للدولة.

3) أثبت الجيش اللبناني أنّه مؤسسة وطنية جامعة وقادرة على أداء مهامها بحرفية إذا ما أتاح السياسيون المجال له لتنفيذ لك، فهو من تمكن من دحر الارهاب الذي كان يحاول اللعب على الوتر الطائفي، وهو من يتمكن من فك النزاعات الداخلية بحرفية – مثل أحداث خلده. وهو منع أي احتكاك مع مليشيات «حزب الله» رغم الاستفزاز الذي يمثله للجندي النظامي أن يشاهد شخصًا آخر مسلحًا ويمارس أمورًا يحظرها القانون. فأولوية الجيش اللبناني كانت وما زالت الحفاظ على السّلم الأهلي. كما أنه لم يتوانَ عن الوقوف بوجه الجيش الإسرائيلي عند أي تجاوز للحدود جنوبًا. وبالتالي، فهو أداة قوة يجب الاستثمار فيها وستكون أساسية عند وضع السياسة الدفاعية للدولة.

4) الترسانة الكبيرة من الأسلحة التي يملكها «حزب الله» والخبرة القتالية التي يمتلكها عدد لا بأس به من عناصره. فاذا ما قرر «حزب الله» حل مليشياته فانه يمكن الاستفادة من هذه الأسلحة من قبل القوات المسلحة اللبنانية، كما يمكن ضم المقاتلين أصحاب الخبرة إلى المؤسسة العسكرية مما سيزيد فاعليّة القوة الصلبة للبنان ويمنح المسؤولين خيارات أكثر عند وضع الاستراتيجية الدفاعية.

5) إرادة العيش القوية للشعب اللبناني والتي تتجلى اليوم بقدرته على تأمين حاجاته من المياه والكهرباء، وإنارة الأحياء ومساعدة جيرانه دون أي دور يُذكر للمؤسسات الحكومية. ولقد لعبت المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تلبية حاجات الناس، مما يعكس نية حقيقية للصمود والعيش المشترك، رغم كل الخطابات الطائفية والمذهبية لقادة الأحزاب. هذا يُظهر أنّ الهوية اللبنانية لم يُمحَ أثرها بالكامل ويمكن إحياؤها وبناؤها بالتعاون مع لبنانيي الاغتراب.

6) تعزيز أجهزة الاعلام اللبنانية لتلعب دورًا أكبر على الساحتين العربية والدولية. فلبنان يُعتبر من رواد الاعلام العربي، وأبناؤه يعملون في أهم وسائل الاعلام العربية والدولية. ومعظم اللبنانيين ينشطون بقوة على وسائل التواصل الاجتماعي. تقوية قطاع الاعلام – خاصة الالكتروني – والاستثمار فيه لمصلحة رسالة وهدف لبنانيين موحدَين سيمنحان القادة اللبنانيين أداة قوّة ناعمة فاعلة جداً.

خياراتٌ بنيويَّة

تجدر الاشارة إلى أنّ القوى الصغرى مثل لبنان لديها خياران عندما تجد نفسها بمواجهة جار أكثر منها قوة ويضمر نوايا عدائية لها: الخيار الأول هو مهادنة هذا الجار عبر بناء علاقات اقتصادية ودبلوماسية والاستعانة بمنظمات دولية للتوسط من أجل حل النزاع ومنع أي تهديد من جانبه. الخيار الثاني، هو بناء قدراتها الذاتية إن كانت تملك ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لذلك. لكن هذا الخيار سيتطلب من الدولة الإنفاق بشكل دائم على تعزيز القدرات الدفاعية للحفاظ على مستوى عالٍ من الردع ضد هذه الدولة. الخيار الثالث، هو الدخول في حلف عسكري مع قوى أخرى توجد عامل ردع ضد هذه الدولة الجارة.

إختار لبنان الخيار الثالث في التعامل مع إسرائيل عبر توقيعه اتفاقية الدفاع المشترك ضمن جامعة الدول العربية. لكنّ المشكلة أنّ العرب اختاروا أن لا ينفذوا هذه الاتفاقية وبعضهم وقع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وبالتالي فانّ لبنان أمام خيارين: إمَّا الدخول في تحالف عسكري آخر – وهذا ما يقوم به «حزب الله» عبر محور الممانعة – أو الذهاب نحو المهادنة والتطبيع عبر توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل أسوة بغيره من الدول العربية. هذا الخيار غير مطروح من جانب الطرف المناهض لـ«حزب الله» في لبنان. إنّما المطروح هو حياد لبنان، أي لا يكون مع أو ضد أحد – أي دولة بلا أعداء. ليس من السهل تطبيق سياسة الحياد دون وجود علاقات بحدها الأدنى مع الدول المجاورة – تكون تجارية ان لم تكن دبلوماسية. هناك تاريخ طويل من الاعتداء الإسرائيلي على لبنان، وبالتالي يصعُب تطبيق سياسة حياد تجاه إسرائيل، أقّله من قبل جزء ليس بقليل من اللبنانيين. كما أن التغيير يجب أن يأتي من الجانب الإسرائيلي الذي يشهد صعودًا لقوى اليمين المتطرف واستمرارًا لسياسة بناء المستوطنات.

من ناحيةٍ أُخرى، لا يمكن أن نغفل مسألة النازحين وخاصة السوريين، إذ تشير الأرقام إلى وجود ما لا يقل عن مليون ونصف مليون نازح سوري منتشرين على الأراضي اللبنانية. إستمرار وجودهم بهذا الشكل العشوائي وغير المنظم مع معدل الولادة المرتفع بينهم سيشكل تهديداً وجوديًا للبنان ككيان مستقل ولتركيبته السكانية. واستمرار هذه الأزمة ناتج عن فشل الحلّ السياسي في سوريا، ورؤية سوريَّة مختلَّة، وانقسامات داخلية وتدخلات خارجية. ولَو كان هناك حكومة مركزية قوية لوضعت ضمن سياستها الدفاعية آلية التعامل مع الأزمة السورية وأفواج اللاجئين وأبقتهم ضمن مخيمات على الحدود وبعيداً عن المناطق السكنية – كما فعلت كل من تركيا والأردن.

إنّ السياسة الدفاعية ليست بالشيء الثابت، إنَّما هي متحركة ويعاد النظر فيها إمَا سنويا أو كلّ بضعة أعوام حسب ديناميّة الوضع في المنطقة. فالعلاقات بين الدول تتغير حسب الظروف، كما أن أولويات الدول تتعدل مع المتغيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية. لكن لا يمكن بناء هذه السياسات الدفاعية بغياب وحدة داخلية ووجود هوية وطنية جامعة وحد أدنى من الأمن الانساني. أولويات لبنان اليوم ليست إنتاج استراتيجية دفاعية، بل تحقيق السلم الأهلي والأمن الإنساني، وإحياء هوية اجتماعية تجتمع عليها غالبية شعبه وتنفيذ خطوات تمنع استمرار الاختراقات اليومية لسيادته، وأن تكون حصرية السلاح بيد المؤسستين الأمنية والعسكرية. حينها فقط يصبح ممكنًا ومنطقيًا النقاش في كيفية رسم سياسة الدفاع ووضع استراتيجية عسكرية لحماية لبنان.

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت - شارع اللنبي - مبنى المرفأ 136
الطابق الرابع - بيروت - لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
خلوي: 797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني" ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.